



نشرة قطاع الأعمال
الربع الثاني 2023

التجارة

المملكة
3 عالميًا

في «التحول الرقمي
للشركات»

القصبي يزور بريطانيا
لتعزيز الشراكة الاقتصادية

نمو الاقتصاد
السعودي 3.8%

أبرز الأنشطة
في القطاعات الواعدة

الرفع بنظام
المعاملات التجارية

كلمة النشرة



المعاملات المدنية الذي تم إعداده بصورة متكاملة، مُستنداً للشرعية الإسلامية ومستجدات الحياة المعاصرة لحماية الملكية واستقرار الحقوق المالية، ومحققاً للعدالة الناجزة وفق أفضل الممارسات الدولية، ويعد النظام محفزاً لبيئة الأعمال وزيادة جاذبيتها. وحرصاً على التواصل مع مجتمع الأعمال نقدم في هذه النشرة أحدث الأرقام والإحصائيات التي تم رصدها خلال الربع الثاني 2023، إضافة إلى القطاعات الواعدة ونسبة النمو، وأعداد السجلات المصدرة وتوزيعها الجغرافي لتساعد أصحاب الأعمال والمهتمين في المنظومة التجارية على اتخاذ القرارات. كما تتواصل مسيرة العمل والإنجاز لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ونفخر بالنتائج التي تحققت في منتصف الرحلة "بعد مضي 7 أعوام على انطلاقها"، حيث عززت الإصلاحات الهيكلية القوة الاقتصادية للمملكة، وساهمت في تحسين بيئة الأعمال، وتعظيم دور القطاع الخاص في التنمية.

تواكب نشرة "قطاع الأعمال" التي تصدرها وزارة التجارة للربع الثاني من عام 2023م تطورات بيئة الأعمال، والمنظومة التشريعية والتجارية في إطار رحلة التحول المستمر التي تشهدها المملكة، والتي تكللت "ولله الحمد" بتحقيق وطننا الغالي منجز جديد تمثل في تحقيقه المرتبة 17 عالمياً في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن (IMD)، والمرتبة الثالثة بين دول G20. وحقت مؤشرات "التجارة" مراكز عالمية متقدمة في التقرير، وجاءت المملكة في المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر "التحول الرقمي للشركات"، و"تكلفة رأس المال"، والمرتبة الرابعة في مؤشر "التبادل التجاري". كما حقق الاقتصاد السعودي نمواً بمعدل 3.8% في الربع الأول 2023م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي مدفوعاً بنمو الأنشطة غير النفطية. وتعزيزاً للمنظومة التشريعية، وافق مجلس الوزراء على صدور نظام



قيمنا

• • •

- احترام الحقوق
- سرعة الاستجابة
- العمل بروح الفريق
- المبادرة
- الإبداع

رسالتنا

• • •

تعزيز قدرات قطاع التجارة،
وحماية مصالح المستفيدين،
عبر تطوير ووضع سياسات
وآليات تنفيذ فعالة، تسهم
في تحقيق تنمية اقتصادية
مستدامة.

رؤيتنا

• • •

تحقيق موقع ريادي
لقطاع التجارة
السعودية في بيئة
عادلة ومحفزة.



20 يونيو 2023م

مؤشرات "التجارة" تحقق مراكز عالمية متقدمة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية



التقرير	2023	2022	
10+	3	13	مؤشر تكلفة رأس المال (تشجع على تطوير الأعمال)
30+	3	33	مؤشر تضخم أسعار المستهلك (متوسط المعدل السنوي)
50+	4	54	مؤشر التبادل التجاري (قيمة الصادرات إلى الواردات)
9+	7	16	مؤشر دعم التشريعات لإنشاء الشركات
12+	10	22	مؤشر الشركات الكبيرة (تتسم بالكفاءة وفقاً للمعايير الدولية)

حققت المملكة المرتبة الثالثة عالمياً في "مؤشر التحول الرقمي للشركات" في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD لعام 2023م.

وجاء هذا الإنجاز تأكيداً على الاهتمام بقطاع الشركات وتحفيزها على التحول الرقمي، وأتمتة الخدمات والإجراءات وتطوير الأنظمة التشريعية وصدور نظام الشركات الجديد لتنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وحققت المملكة قفزات نوعية في عدد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالقطاع التجاري، حيث تقدمت 10 مراتب في مؤشر تكلفة رأس المال (تشجع على تطوير الأعمال) لتحل في المرتبة الثالثة عالمياً.

كما قفزت في مؤشر التبادل التجاري (قيمة الصادرات إلى الواردات) لتحل في المرتبة الرابعة عالمياً، متقدمة 50 مرتبة، بعد أن كانت في المرتبة 54 العام 2022.

وفي مؤشر تضخم أسعار المستهلك (متوسط المعدل السنوي) تقدمت المملكة إلى المرتبة الثالثة عالمياً محققة قفزه نوعية، حيث كانت في المرتبة 33 العام الماضي.

وفي مؤشر دعم التشريعات لإنشاء الشركات تقدمت المملكة 9 مراتب لتحل في المرتبة السابعة عالمياً، فيما قفزت 12 مرتبة في مؤشر الشركات الكبيرة (تتسم بالكفاءة وفقاً للمعايير العالية) لتحل في المرتبة العاشرة عالمياً.

وحققت المملكة إجمالاً قفزة نوعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بحلولها في المرتبة الثالثة بين دول مجموعة العشرين، والـ 17 عالمياً.

ويعد التقرير واحداً من التقارير المهمة، والمرجعية للمنظمات والمؤسسات الدولية، لمقارنته بين (64) دولة هي الأكثر تنافسية عالمياً على أساس أربعة محاور رئيسية، إلى جانب (20) محوراً فرعياً، وأكثر من (300) مؤشر فرعي. يشار إلى أن النتائج الإيجابية التي حققتها المملكة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD، وغيره من التقارير العالمية المعتبرة تعد انعكاساً لمسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها المملكة في ضوء رؤية السعودية 2030.



4 - 8 يونيو 2023م

وزير التجارة يزور بريطانيا لتعزيز الشراكات الاقتصادية



وزير الاستثمار اللورد دومينيك جونسون، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللورد طارق محمود أحمد، وزير الدولة للمدارس السيد نيك جيب، إضافة إلى عقد لقاءات مع نائب وزير العلوم والابتكار والتكنولوجيا السيد فيكونت كامروز، ومستشار رئيس الوزراء البريطاني للأعمال والاستثمار السيد فرانك بيتيتجاس، والممثل الخاص لرئيس الوزراء للتعليم السير ستيف سميث، والرئيس التنفيذي لجهاز الاعتماد البريطاني السيد مات جانتلي.

وتناولت اللقاءات استراتيجيات وبرامج رؤية المملكة 2030 وتحفيز الشركات البريطانية على توسيع أعمالها في المملكة، لاسيما في المجالات الواعدة المعتمدة على البحث والابتكار.

وعقد القسبي لقاءات مع قطاع الأعمال البريطاني، أبرزها مع الرئيس التنفيذي لشركة رولز رويس السيد توفان أرجينيلجيك، والمشاركة في جلسة حوارية مع أعضاء من البيت الآسيوي، وهو مؤسسة فكرية تعزز التبادل التجاري بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، كما تضمن البرنامج زيارة لكلية دولويتش.



زار معالي وزير التجارة الدكتور ماجد القسبي المملكة المتحدة لتعزيز التجارة البينية، ورفع مستوى الشراكة الاقتصادية بين البلدين الصديقين. وأكد القسبي أن المملكة تُعد شريكاً تجارياً بارزاً للمملكة المتحدة بحجم تبادل تجاري تجاوز 80 مليار ريال في 2022، بنسبة نمو 68% مقارنة بـ 2021.

وشارك الوفد الذي ضم 45 مسؤولاً من 22 جهة حكومية وغير ربحية وخاصة في أعمال "منتدى شراكة الأعمال السعودي البريطاني" الذي نظمه المركز الوطني للتنافسية، بالتعاون مع مجلس الأعمال السعودي البريطاني المشترك، واتحاد الغرف السعودية.

وشهدت الزيارة عقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجية السعودية البريطانية اجتماعها الثالث.

والتقى القسبي بـ 5 من أصحاب المعالي الوزراء، هم وزير الدولة لأمن الطاقة والحياد الصفري السيد جرانت شابس، وزيرة التجارة والأعمال السيدة كيمي بادينوش،



25 مايو 2023م

السعودية والعراق يؤكدان العزم على تعزيز العلاقات

من جانب آخر، شارك أصحاب المعالي في الملتقى الاقتصادي السعودي العراقي، بحضور أكثر من 300 شركة سعودية وعراقية وعدد من الجهات الحكومية والخاصة، وقال القصبي إن العراق بلد غني بموارده وتتوافر فيه كل مقومات نجاح الاستثمار، لكنه يحتاج إلى المعرفة أكثر من الأموال، وأكد استعداد المملكة

لتسخير جميع القدرات والمعارف من تنظيمات وإجراءات لمصلحة العراق الشقيق.

عقد مجلس التنسيق السعودي العراقي أعمال دورته الخامسة في محافظة جدة، برئاسة معالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي رئيس الجانب السعودي، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط الدكتور محمد علي تميم رئيس المجلس من الجانب العراقي، ومشاركة أصحاب السمو والمعالي الوزراء من الجانبين. وأكد البيان الختامي عزم الجانبان السعودي والعراقي على تعزيز العلاقات وتوسيع آفاق التعاون الثنائي بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين في المجالات المختلفة: السياسية والأمنية والتجارية والاستثمارية والثقافية والتعليمية والسياحية والطاقة، والبناء على ما تحقق من نتائج إيجابية في الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين خلال الفترة الماضية.

وأكد عزمهما على رفع وتيرة التعاون الاقتصادي والاستثماري للرقي بالعلاقات الاستثمارية لمستوى ما يمتلكه البلدان من فرص ومشاريع استثمارية واعدة، وذلك من خلال تضافر الجهود لخلق بيئة استثمارية خصبة ومحفزة وتهيئة الظروف الاستثمارية المناسبة، وتكثيف زيارات الوفود المتبادلة.





11 مايو 2023م

لجنة التعاون التجاري تعقد اجتماعها الـ 64 في عُمان

الدول الشقيقة. لمجلس التعاون الأستاذ جاسم بن محمد البديوي. وشهد الاجتماع مناقشة مستجدات استكمال تنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة ومعالجة تحديات التجارة البينية بين دول المجلس، بالإضافة إلى مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والتكتلات الدولية، وعدد من الموضوعات الاقتصادية. وعُقد اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة مع رؤساء اتحادات الغرف الخليجية، تضمنت مناقشة الفرص لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجالات حاضرات الأعمال والامتياز التجاري وسلاسل الإمداد.

رأس معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وفد المملكة المشارك في اجتماعات لجنتي التعاون التجاري، وشؤون التقييس، المنعقدة في مدينة مسقط في سلطنة عمان اليوم، بحضور وزراء التجارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي الأمين العام وعقد القصبي عددًا من اللقاءات الثنائية مع وزير التجارة والصناعة القطري الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، ومعالي وزير التجارة والصناعة الكويتي الأستاذ محمد العيبان، لتعميق العلاقات التجارية والروابط الأخوية بين

11 يونيو 2023م

القصبي يلتقي وزيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الكورية



التقى معالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي بوزيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بجمهورية كوريا الجنوبية الدكتورة يونغ لي.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات التجارية، وتنمية الفرص الواعدة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

ويبلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة وكوريا الجنوبية 43 مليار دولار في عام 2022م بزيادة 61% عن 2021م.



10 مايو 2023م

"iHerb" & "CJ Logistics" تختاران الرياض مركزاً لعملياتهما في الشرق الأوسط وأفريقيا

المختص في التجارة الإلكترونية الواقع في المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة بالرياض، والذي سيقام بأحدث تقنية على مساحة تبلغ 18 ألف متر مربع، وسعة إنتاجية يومية تبلغ 15 ألف شحنة لربط النطاق الجغرافي المتمثل بالشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا ببعضه.

وأكد الدكتور القصبي أن توافد الشركات العالمية لممارسة أعمالها التجارية في المملكة يأتي في سياق الاهتمام المتزايد بالفرص الواعدة المتاحة في ظل رؤية السعودية 2030 التي تولي اهتماماً لتطوير منظومة أعمال التجارة الإلكترونية، ودورها المهم في الاقتصاد السعودي، خاصة وأن المملكة من أعلى 10 دول نمواً في هذا المجال.

اختارت شركة "iHerb" الأمريكية لمنتجات الصحة والعناية وشركة "CJ Logistics" الكورية الرائدة عالمياً في الحلول اللوجستية، الرياض مركزاً لعملياتهما في الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك تلبية للطلب المتنامي من المستهلكين، إلى جانب جاذبية بيئة الأعمال في المملكة، وذلك ضمن إسهامات اللقاءات الدورية التي عقدها مجلس التجارة الإلكترونية.

ووقعت الشركتان اتفاقية لمدة ثمانية أعوام، تزود بموجبها شركة "CJ Logistics" العام المقبل المستهلكين في الشرق الأوسط وأفريقيا بمنتجات "iHerb" من خلال مركز توزيعها العالمي (GDC).



تشكيل مجالس إدارات غرف عنيزة والزلفي وإجراء انتخابات غرفة نجران

عن طريق الانتخابات، وتعيين عدد مماثل من الأعضاء في كل غرفة ليكتمل النصاب القانوني لأعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية.

كما أجريت انتخابات غرفة نجران إلكترونياً وفاز أربعة مترشحين من إجمالي 15 مترشح.

اعتمد معالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي تشكيل مجالس إدارات غرفة عنيزة، وغرفة الزلفي، لمدة أربع سنوات قادمة.

وجاء ذلك بعد إجراء عملية الانتخابات إلكترونياً وفقاً لنظام الغرف التجارية وفوز أربعة مترشحين في كل غرفة

23 مايو 2023م

لقاءان عن نظام الشركات في المدينة المنورة والشرقية

وغير الربحية" في وثيقة تشريعية واحدة، ومساهمته في تسهيل تأسيس الشركات واستدامتها وتوسعها، وتشجيع الاستثمار الجريء، وتنمية الشركات العائلية وريادة الأعمال.

كما عُقد لقاء آخر في "غرفة الشرقية" حول نظام الشركات، بمشاركة وكيل وزارة التجارة للأعمال التجارية، ووكيل الوزارة للسياسات والأنظمة، وتناول اللقاء أبرز

ملامح النظام ومكاسبه للبيئة التجارية والاستثمارية. يشار إلى أن نظام الشركات أُعد في ضوء أفضل الممارسات الدولية لمعالجة جوانب التحديات التي تواجه قطاع الأعمال، بمشاركة العديد من الجهات من القطاع العام أو الخاص، وبالاستعانة بآراء الهيئات المهنية والمنظمات الدولية والمكاتب الاستشارية المتخصصة.



تواصل وزارة التجارة عقد اللقاءات التعريفية الخاصة بنظام الشركات الجديد لبيان مكتسباته للمنظومة التجارية، ودوره في تحفيز الشركات على التوسع والنمو والاستدامة.

وفي المدينة المنورة، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة، مسؤولي وزارة التجارة، بحضور مجموعة من رجال الأعمال.

وتناول اللقاء نبذة عن نظام الشركات الجديد، وإسهاماته في تطوير المنظومة التجارية، وتحسين بيئة الأعمال تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030. واستعرض اللقاء مزايا النظام الجديد ولائحته التنفيذية، وشموليته لأشكال وأنواع الشركات "التجارية والمهنية



11 يونيو 2023م

التوطين في القطاع التجاري بغرفة الشرقية

التوطين، كما تم مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الخاص والمرتبطة بتحقيق نسب التوطين المطلوبة. ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود وكالة الوزارة المساعدة للتوطين والتي تشمل تنظيم لقاءات دورية وورش عمل مع رجال الأعمال في كافة مناطق المملكة لحصر تحديات القطاع الخاص في التوطين وتطوير الأعمال.

نظمت وزارة التجارة وغرفة الشرقية لقاءً يستعرض جهود التوطين في القطاع التجاري بمشاركة معالي نائب وزير التجارة د. إيمان بنت هباس المطيري وقيادات الوزارة ورئيس ومنسوبي غرفة الشرقية. وتم خلال اللقاء عرض برنامج التوطين في قطاع التجزئة والجملة والخدمات المهنية، وحوافز ومستهدفات



13 يونيو 2023م

نظام المعاملات المدنية يزيد جاذبية بيئة الأعمال

حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية؛ مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويزيد من جاذبيتها، ويسهم أيضاً في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في مجال المعاملات المدنية والحد من التباين في الاجتهاد القضائي وصولاً إلى العدالة الناجزة، والإسهام كذلك في الحد من المنازعات. ويشتمل نظام المعاملات المدنية على أحكام تحدد جميع ما يتعلق بالعقود، مثل: أركان العقد، وحجته، وآثاره بين المتعاقدين، والأحكام المتعلقة بطلانه وفسخه، وأحكام الفعل الضار وقواعد التعويض عنه، وتطرق نصوصه النظامية كذلك إلى جميع صور الملكية وأحكامها.

صدرت موافقة مجلس الوزراء في الجلسة المنعقدة في 13 يونيو 2023م على نظام المعاملات المدنية الذي يعد نقلة كبرى منتظرة لتطوير المنظومة التشريعية، ومواصلة مسيرة التنمية الوطنية في جميع المجالات. وأعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - أنه روعي في إعداد النظام الاستفادة من أحدث الاتجاهات القانونية وأفضل الممارسات القضائية الدولية، في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وأتى منسجماً مع التزامات المملكة الدولية في ضوء الاتفاقيات التي صدقت عليها؛ بما يحقق مواكبة مستجدات الحياة المعاصرة. موضحاً أن النظام جاء منطلقاً من أسس تتمثل في:

تكمُن أهمية النظام في التالي:

دعم بيئة الاستثمار في المملكة.



ضبط العلاقة بين المتعاقدين.



استقرار الأحكام القضائية.



مرجعية قانونية لكافة المعاملات المدنية.



تهيئة بيئة استثمارية جاذبة.



تعزيز الثقة في قطاع الأعمال.



رفع نسبة التنبؤ بالأحكام.



استيعاب كافة العقود والتعاملات.





الرفع بمشروع نظام المعاملات التجارية

استطلعت الوزارة مرئيات عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والعموم والمهتمين حيال المشروع. ويأتي النظام منسجماً مع نظام المعاملات المدنية الصادر حديثاً، وذلك لضمان اتساق المنظومة التشريعية وتكاملها بما يعزز من سهولة ممارسة الأنشطة التجارية ووضوح الحقوق والالتزامات والحد من الخلافات والنزاعات في إطار ممارسة تلك الأنشطة. وتضمن مشروع نظام المعاملات التجارية أحكاماً نظمت موضوعات نظرية الأعمال التجارية، ونظرية التاجر، والمتجر، والالتزامات التجارية، والسجلات المحاسبية، والعقود التجارية، والأوراق التجارية.

رفعت وزارة التجارة مشروع نظام المعاملات التجارية إلى الجهات المختصة، والذي جاء إعداده بهدف تطوير الإطار النظامي للمعاملات التجارية، وتلبية للاحتياجات الحالية والمستقبلية لقطاع الأعمال، وفي إطار تحسين البيئة التجارية للمملكة بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030. وراعت الوزارة في إعداده الاتساق مع التجارب الدولية الرائدة، التي شملت جمهورية فرنسا، وألمانيا الاتحادية، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية (ولاية نيويورك)، وجمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة، ومشروع نظام التجارة الخليجي الموحد المُعد من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما

20 يونيو 2023م

انضمام المملكة إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

اتفاقية عقود البيع الدولي

تهدف الاتفاقية إلى

- 01 توفير إطار قانوني موحد لإبرام عقود البيع الدولي للبضائع عبر الحدود
- 02 توفير إطار تنظيمي دولي محايد ومستقل لمعالجة نزاعات البيع الدولي للبضائع
- 03 توفير مجموعة حديثة من القواعد القانونية - الاقتصادية
- 04 تعزيز التجارة عبر الحدود

يساهم الانضمام إلى الاتفاقية في

- 01 دعم بدائل تسوية النزاعات
- 02 تسهيل اختيار القانون الواجب التطبيق حال المنازعة
- 03 تفادي الغموض بشأن القانون الواجب التطبيق
- 04 تطوير أنظمة العقود المحلية للدولة



McGovSA
mc.gov.sa

صدرت موافقة مجلس الوزراء على انضمام المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

وأكد معالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي، أن ذلك يأتي في ظل حرص القيادة الرشيدة على تعزيز نمو القطاع التجاري، ومواكبة الإصلاحات التشريعية والأطر التنظيمية الحديثة، التي تدعم تكامل الاقتصاد السعودي مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

وأضاف أن الاتفاقية التي رفع المركز الوطني للتنافسية مقترحاً بانضمام المملكة لها، ستتمكن من اعتماد الأطر التنظيمية والتشريعية للتجارة عبر الحدود، ما يساعد على تبني نظام موحد يحكم إبرام تلك العقود، ويعزز نمو الاقتصاد السعودي في ظل انضمام 95 دولة إلى الاتفاقية التي تشكل نحو ثلثي الاقتصاد العالمي.

تعمل وزارة التجارة على 10 مشروعات تعد ذات أولوية عالية للوزارة خلال العام الحالي، وتتوزع المشروعات على 6 أنظمة، و4 لوائح.

4 لوائح

ميثاق الشركات العائلية

لائحة حوكمة الشركات

اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجاري

اللائحة التنفيذية لنظام الأسماء التجارية

6 أنظمة

نظام حماية المستهلك

نظام السجل التجاري

نظام الأسماء التجارية

نظام المعاملات التجارية

نظام الوساطة

ضوابط تأسيس الشركات الحكومية



أعلى 5 مناطق من حيث السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية:

1,756	14,026
المدينة المنورة	الرياض
1,204	9,080
القصيم	مكة المكرمة
1,080	5,699
عسير	الشرقية

يعد تعزيز منظومة أعمال التجارة الإلكترونية أحد أهداف برنامج التحول الوطني الداعمة لتحقيق رؤية المملكة 2030، وذلك لأهمية التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة وأن المملكة واحدة من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية بنسبة نمو سنوية تتجاوز 32%.

21%

نمو السجلات القائمة للتجارة الإلكترونية بنهاية الربع الثاني 2023



35,314

سجل تجاري للربع الثاني 2023



29,007

سجل تجاري للربع الثاني 2022



الأمن السيبراني

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023

52%

الربع الثاني
2023

2,229

الربع الثاني
2022

1,462

تشكل القطاعات الواعدة إحدى الفرص التي أطلقتها رؤية المملكة 2030 أمام قطاع الأعمال، ونسلط الضوء في هذه النشرة على القطاعات التقنية المتمثلة في الأمن السيبراني والربوت والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الخدمات اللوجستية التي تزخر بفرص استثنائية، والأنشطة الإبداعية والفنون والترفيه، والسفر والسياحة والمؤتمرات وغيرها من القطاعات التي تشهد نمواً قياسياً، مما يوفّر لقطاع الأعمال المحلي والأجنبي فرصاً لتنمية الأعمال والتوسع في الشراكات.

أبرز الأنشطة الاقتصادية
في القطاعات الواعدة

أعلى 5 مناطق

1,424

الرياض

373

مكة المكرمة

278

الشرقية

56

المدينة المنورة

23

القصيم

تقنيات الروبوت

الربع الثاني
2023 | 2,344

الربع الثاني
2022 | 1,537

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | 52%

أعلى 5 مناطق

1,387

الرياض

76

المدينة المنورة

32

القصيم

491

مكة المكرمة

269

الشرقية

تقنيات الذكاء الاصطناعي

الربع الثاني
2023 | **4,229**

الربع الثاني
2022 | **2,823**

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | **%49**

أعلى 5 مناطق

2,563

الرياض

843

مكة المكرمة

475

الشرقية

130

المدينة المنورة

62

القصيم

الخدمات اللوجستية

الربع الثاني
2023 | **4,288**

الربع الثاني
2022 | **2,337**

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | **%83**

أعلى 5 مناطق

101

القصيم

120

المدينة المنورة

575

الشرقية

1,972

الرياض

1,223

مكة المكرمة

الأنشطة الإبداعية والفنون والترفيه

الربع الثاني
2023 | **2,202**

الربع الثاني
2022 | **1,766**

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | **%24**

أعلى 5 مناطق

1,050

الرياض

680

مكة المكرمة

242

الشرقية

68

المدينة المنورة

45

عسير



وكالات السفر والسياحة

الربع الثاني
2023 | **5,467**

الربع الثاني
2022 | **4,431**

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | **23%**



1,844

الرياض

1,755

مكة المكرمة

797

الشرقية

349

المدينة المنورة

200

القصيم

إنتاج الأفلام السينمائية

الربع الثاني
2023

1,749

الربع الثاني
2022

1,359

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023

28%

أعلى 5 مناطق

953

الرياض

501

مكة المكرمة

155

الشرقية

51

المدينة المنورة

22

القصيم

تنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية

الربع الثاني
2023 | 9,260

الربع الثاني
2022 | 7,345

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | 26%

أعلى 5 مناطق

2,501

مكة المكرمة

4,848

الرياض

919

الشرقية

300

المدينة المنورة

171

عسير

أبحاث السوق واستطلاعات الرأي

الربع الثاني
2023 | **2,613**

نمو السجلات القائمة
بنهاية الربع الثاني 2023 | **36%**

الربع الثاني
2022 | **1,914**

أعلى 5 مناطق

1,485

الرياض

720

مكة المكرمة

186

الشرقية

81

المدينة المنورة

42

عسير

حاضنات ومسرعات الأعمال

إجمالي
السجلات | 1,544

تعتبر حاضنات ومسرعات الأعمال مشاريع ابتكارية فاعلة لتطوير وتنمية الشركات الناشئة وخلق فرص عمل جديدة، وتبرز أهميتها في تقديم الرعاية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تجاوز العقبات والانطلاق في عالم الأعمال.

وتستهدف حاضنات ومسرعات الأعمال:

دعم الابتكار وتطوير الأعمال.

توفير بيئة جاذبة لرواد الأعمال مناسبة للعمل الريادي ومحفزة له.

تسهيل بدء ممارسة الأعمال وتخفيض الأعباء المالية على رواد الأعمال.

أعلى 5 مناطق

811

الرياض

415

مكة المكرمة

145

الشرقية

62

المدينة المنورة

32

عسير

المستثمرون الخليجيون والأجانب

الربع الثاني 2023	28,319	نمو السجلات القائمة بنهاية الربع الثاني 2023	16%
الربع الثاني 2022	24,290	سجلات الأجانب	23,243
		سجلات الخليجيين	5,094

أعلى 3 أنشطة

●
الإنشاءات العامة
للمباني السكنية

●
الإنشاءات العامة
للمباني غير السكنية

●
ترميم
المباني

245,707

عدد الشركات

153,554

سجل رئيسي

92,153

سجل فرعي

1,104,454

عدد المؤسسات

755,838

سجل رئيسي

348,616

سجل فرعي

سجل تجاري في المملكة

1.3
مليونمن السجلات التجارية القائمة
للمؤسسات مملوكة لسيدات

% 40

نمو مقارنة بالربع الثاني من العام
2023م

% 2.3

من السجلات التجارية القائمة
للمؤسسات مملوكة للشباب

% 48

توزيع السجلات في مناطق المملكة

الرياض	مكة المكرمة	الشرقية	عسير	المدينة المنورة	القصيم	جيزان
399,679	320,944	207,606	82,086	78,603	69,255	54,922
تبوك	حائل	نجران	الجبوف	الحدود الشمالية	الباحة	
34,489	28,509	24,605	20,911	15,127	13,425	

1,350,161 سجل تجاري قائم في جميع مناطق المملكة

أبرز 5 مناطق في السجلات المصدرة في الربع الثاني:

2,447	17,870
عسير	الرياض
3,332	12,858
المدينة المنورة	مكة المكرمة
	8,922
	الشرقية

كشفت أرقام الربع الثاني 2023 عن نمو إصدار السجلات التجارية بنسبة تجاوزت 5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبلغت نسبة السجلات المصدرة للسيدات 36%، وتصدرت مناطق الرياض ومكة المكرمة مناطق المملكة في عدد السجلات المصدرة.

تمثل السجلات المصدرة في المناطق:

مكة المكرمة	الرياض
	الشرقية

69% من السجلات المصدرة

56,363

سجل تجاري مصدر في الربع الثاني من عام 2023



36%

من إجمالي السجلات المصدرة للمؤسسات الربع الثاني من عام 2023 تملكها سيدات



السجلات التجارية المصدرة للشركات خلال الربع الثاني 2023

47	47	203	18	7,725
شركة تضامن	شركة مساهمة مبسطة	شركة مساهمة	شركة توصية	شركة ذات مسؤولية محدودة

الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2,925	تجارة الجملة والتجزئة	19,804
النقل والتخزين	2,253	التشييد	9,209
الأنشطة المهنية والعملية والتقنية	2,095	خدمات الإقامة والمطاعم	7,151
الأنشطة العقارية	1,874	الصناعات التحويلية	4,176
المعلومات والاتصالات	1,070	أنشطة الخدمات الأخرى	4,009

أبرز 10 قطاعات تجارية في السجلات المصدرة

القطاعات الأعلى إصداراً للسجلات التجارية في الربع الثاني من 2023م



التشييد

16%

أخرى

38%

تجارة الجملة
والتجزئة

34%

أنشطة خدمات
الإقامة والطعام

12%

استحوذ قطاعي «تجارة الجملة والتجزئة والتشييد» على النسبة الأكبر من السجلات التجارية المصدرة في الربع الثاني بنسبة 50%، يليهما قطاع «أنشطة خدمات الإقامة والطعام» بنسبة 12%.

أبرز 5 أنشطة من حيث النمو في أعداد السجلات المصدرة

الربع الثاني 2023

سجل مصدر 24

243% نمو في نشاط
الجامعات الأهلية غير الربحية



سجل مصدر 409

368% نمو في نشاط
إنشاء الموانئ والمراسي
السياحية (المارينا)



سجل مصدر 131

211% نمو في نشاط
الفنادق التراثية



سجل مصدر 354

249% نمو في نشاط تركيب
شبكات الطاقة الشمسية
وصيانتها وإصلاحها



سجل مصدر 563

244% نمو في نشاط
الإنشاءات العامة الرياضية
وتشمل الملاعب



تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال خلال الربع الثاني 2023

5 علامات تجارية

تم تطويرها للعمل
بنظام الامتياز التجاري

• الامتياز التجاري •

699 منشأة

استفادت من خصم 50% لخدمة
التأمين الطبي، وفرت 988 مليوناً

• برنامج مزايا •

منشأتان

أدرجتا في السوق
الموازية (نمو)

• برنامج طموح •

7,593 مستفيد

من البرامج التدريبية
والتعليمية

• أكاديمية منشآت •

609 منشآت

تم تأهيلها
لرفع كفاءتها

• خدمة جدير •

5 منشآت ابتكارية

وصلت للأسواق العالمية
بإشراكها في معرض
لندن للتقنية

• منشآت •



نمو أرقام التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(1 يناير 2023 - 30 إبريل 2023م)

3.12 مليار
ريال

إجمالي ما صرف
منذ بداية المبادرة

42 مليون
ريال

تم صرفها
خلال 4 أشهر

17.8% نمو الإقراض
غير المباشر خلال
الربع الثاني 2023

81 مليار
ريال

إجمالي قيمة
التمويل التي
تم صرفها

4.8 مليار
ريال

تم صرفها
خلال 4 أشهر

6% نمو قيمة
التمويل من برنامج
كفالة خلال الربع
الثاني 2023

18.6 مليار
ريال

إجمالي ما صرف
عبر بوابة التمويل

1.5 مليون
ريال

تم صرفها
للمنشآت خلال
4 أشهر

51% نمو تمويل
المنشآت عبر بوابة
التمويل خلال
الربع الثاني 2023

SME Bank

ضاعفت الشركة السعودية للاستثمار الجريء SVC استثمارها في صندوق الدين الجريء الذي يدار من شركة "Partners for Growth (PFG)" ليصل الحجم الإجمالي لاستثماراتها في الصندوق إلى 120 مليون ريال.

SVC

منظومة التجارة

تحرص منظومة التجارة على الارتقاء بقدرات قطاع التجارة، وحماية مصالح المستفيدين، بوضع وتطوير سياسات وآليات التنفيذ الفعالة؛ في سبيل تحقيق الموقع الريادي والبيئة العادلة المحفزة للتجارة السعودية.

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

17 خدمة

وزارة التجارة



53 فرعاً

لجنة الإفلاس



9 خدمات

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين



35 خدمة

المواصفات السعودية



41 خدمة

6 فروع

المركز السعودي للاعتماد



4 خدمات

المركز السعودي للأعمال الاقتصادية



750 خدمة

16 فرع

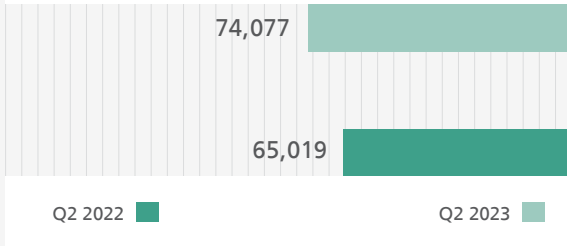
منصة الأعمال

المركز الوطني للتنافسية



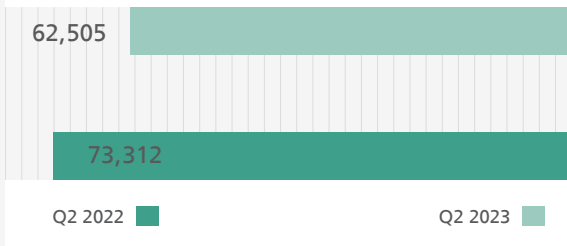
منصة استطلاع منصة مرئيات

طلبات خدمة إصدار السجل التجاري

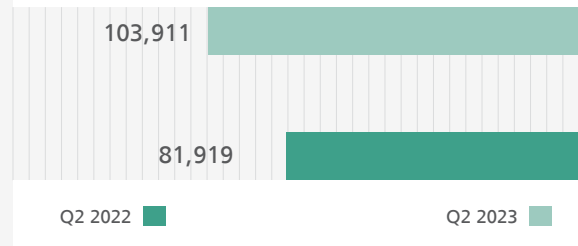


أظهرت الأرقام المتعلقة بخدمة العملاء تجاوز الخدمات المقدمة في الربع الثاني من العام الجاري أكثر من 400 ألف خدمة، وهذه أبرز الخدمات:

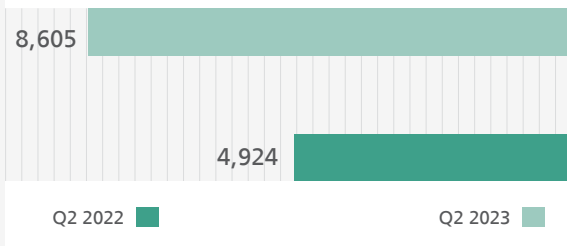
طلبات خدمة تعديل السجل التجاري



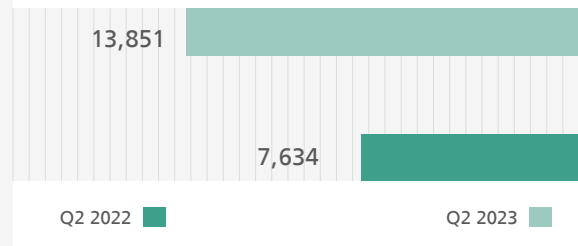
طلبات خدمة تجديد السجل التجاري



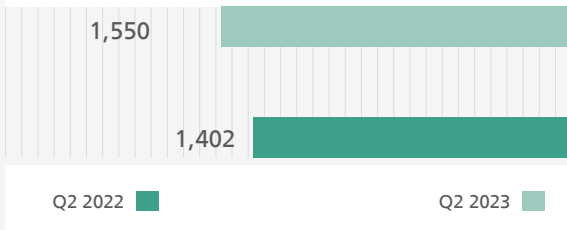
عقود تأسيس



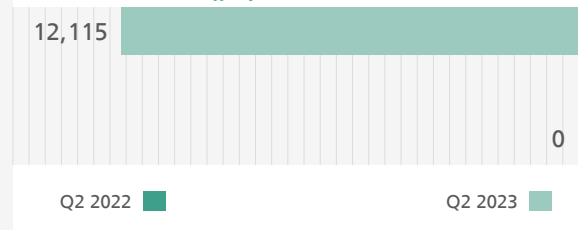
قرارات الشركاء



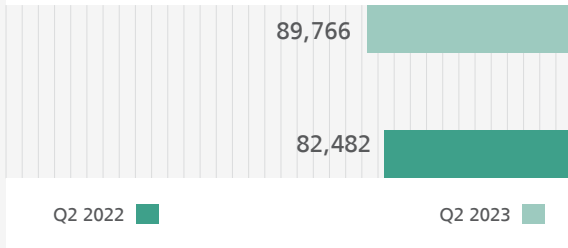
قرارات تحويل الكيانات القانونية من مؤسسات لشركات



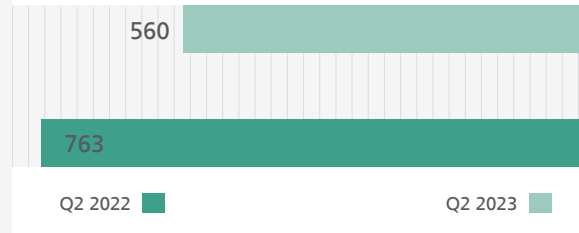
مواصلة عقود التأسيس مع نظام الشركات الجديدة



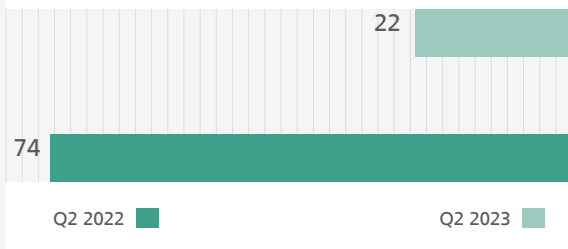
طلبات حجز الأسماء التجارية



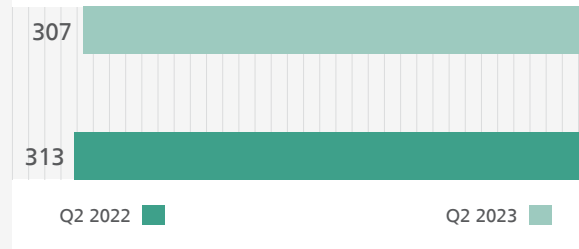
طلب عقد جمعية



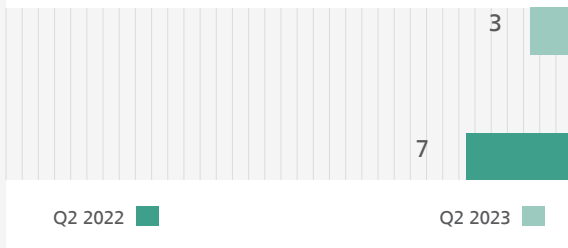
وكالات التوزيع



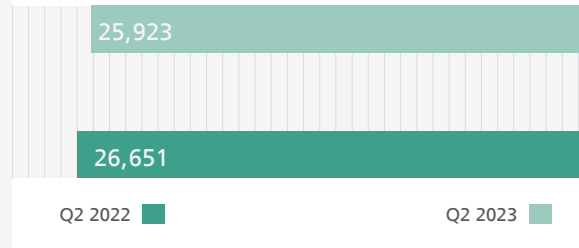
نشر قرارات الجمعيات



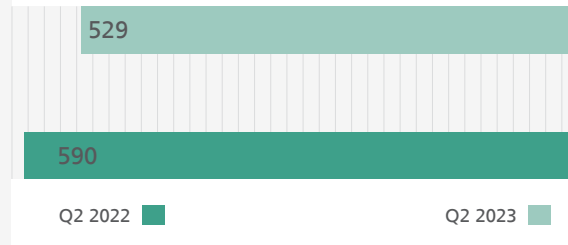
وكالات الخدمات



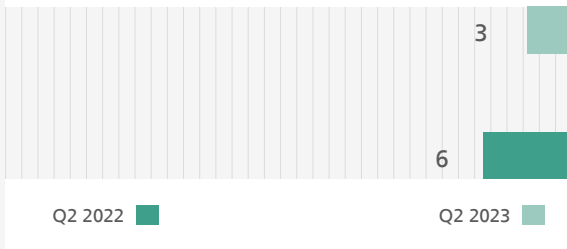
الإفادة التجارية



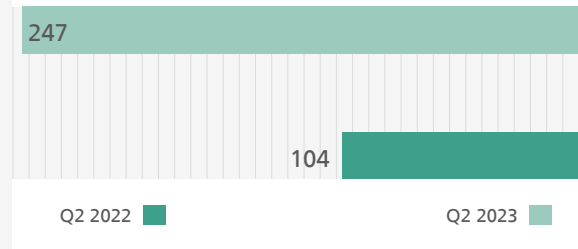
الوكالات التجارية



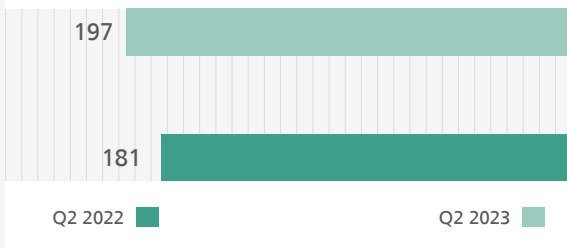
طلبات تعديل الامتياز التجاري



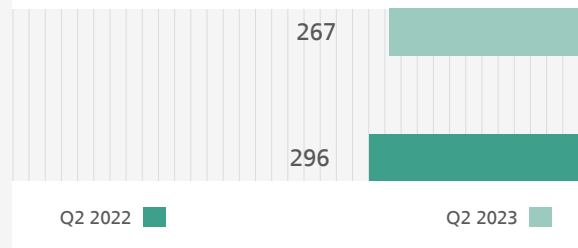
طلبات إصدار الامتياز التجاري



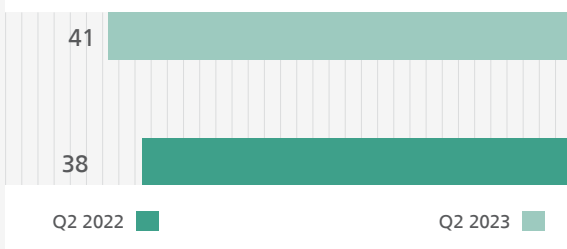
تجديد رخص المهن الاستشارية



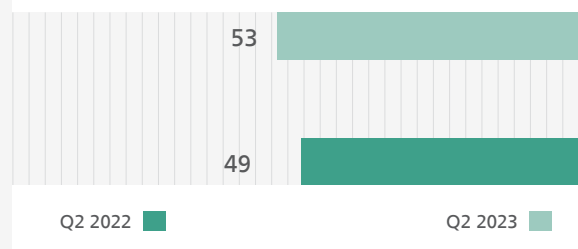
إصدار رخص المهن الاستشارية



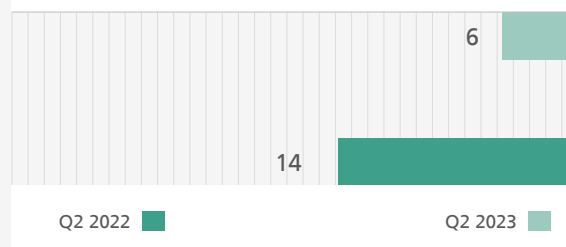
تراخيص المختبرات



تعديل رخص المهن الاستشارية



تراخيص المعادن الثمينة



مؤشر تحول المنشآت إلى شركات

1,550

من مؤسسة إلى شركة



35

من شركة إلى مساهمة



12

من مؤسسة إلى مساهمة



9

من مساهمة إلى مدرجة



المنشآت
المحوّلة
إلى
شركات

1,606





وزارة التجارة
Ministry of Commerce